وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الموصل
كلية الحقوق

التنظيم القانوني لخيار الرجوع في البيع الالكتروني

-دراسة مقارنة -

أحمد جلبي حامد

رسالة ماجستير في

القانون الخاص

إشراف الدكتورة

رائدة محمد محمود النجماوي

أستاذ القانون المدني المساعد

١٤٤٤ هـ ٢٠٢٢ م

المستخلص

يُعد خيار الرجوع في عقد البيع الالكتروني أحد الوسائل القانونية الشائعة لحماية حق المستهلك بعد إبرام العقد. فالمستهلك يقبل على إبرام مثل هذا العقود مع المهني على وجه السرعة لاقتناء السلعة أو الخدمة دون تفكير وتروي. فهو لم ير السلعة بل رأى صورتها على شاشة الحاسوب، لاسيما إذا علمنا أن المهني يسعى دائما إلى جذب عدد كبير من المستهلكين باستعمال وسائل الإبهار الساحرة التي تؤثر في نفسية المستهلك، ومن أجل حمايته عملت العديد من التشريعات القانونية إلى النص على منحه الخيار في الرجوع عن العقد بعد إبرامه. الذي يعرف بأنه مكنة يمنحها القانون للمستهلك بأن يعدل عن العقد بعد إبرامه بإرادته المنفردة خلال مهلة زمنية محددة قانوناً أو اتفاقاً دون إبداء أي سبب يذكر ودون تحمل أي مسؤولية وحتى لو لم يصبه أي ضرر، وهو حق مكمل لحق المستهلك في الإعلام، على الرغم من أن بعض التشريعات لم تمنح هذا الحق لكونه يعد انتهاك لمبدأ القوة الملزمة للعقد.

ويرد خيار الرجوع على جميع العقود الإلكترونية وأيا كان محلها سلعا أو خدمات. وهو من النظام العام لا يحق الاتفاق على إسقاطه ؛ لأنه مقرر لحماية المستهلك كطرف ضعيف في مواجهة المهني، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فهو ليس حقا مطلقا، بل هناك قيود واردة عليه، حماية للمهني؛ وفي الوقت الذي تتميز فيه العقود الاستهلاكية بعدم وجود صلاحية التفاوض من جانب المستهلك، إذ يهيمن المورد على العقد ويملي شروطه، فإن خيار الرجوع يسمح للمستهلك بإعادة التوازن التعاقدي لصالحه، وذلك من أجل إعادة التوازن العقدي لإضفاء نوع من العدالة العقدية المتمثلة في حماية رضى المستهلك من خلال إمكانية رجوعه عن التعاقد مع احترام الإجراءات القانونية المتعلقة بهذا الحق.

Ministry of Higher Education and Scientific Research

University of Al Mosul

college of Law

Legal regulation of the option to return in electronic sales

-A comparative study -

Master Thesis

in

private law

Doctor's supervision

1444 A.H. **2022 A.D.**